حول مشروع بحيرة طانا[1]

تعتبر بحيرة طانا أهم حوض من حياض المياه فى الحبشة . و يقول أصحاب الاختصاص إن تنظيم مياهها يعود بالفائدة على أراضى السودان الواسعة لتطور زراعة القطن . وقد أولت كل من الحكومتين المصرية والسودانية اهتمامها بدراسة بحيرة طانا منذ أوائل هذا القرن ، فتوضحت الفائدة التى تعود من هذا للسودان ومصر وكذلك للحبشة .

تاريخ المشروع

وقد شغلت بحيرة طانا الكاشفين والباحثين من الأوربيين منذ زمن بعيد ، ولكن المعلومات التى جمعها هؤلاء لم تكن كافية حتى تسمح بتفكير جدى للاستفادة من البحيرة وإمكان استغلالها ؛ لذلك لم تكد الحال تستقر فى السودان بعد القضاء على ثورة المهدى سنة ١٨٩٨ حتى أرسلت حكومة السودان بعثة إلى بحيرة طانا لاستكمال دراستها وأتبعتها بثانية وثالثة .

وقد خصت بريطانيا بحيرة طانا بالعناية ووضعتها فى المكان الأول بين المسائل عند عقد معاهدات أو اتفاقات مع أتيوبيا أو مع دولة من الدول المستعمرة فى شرق أفريقيا .

ففى سنة ١٨٩١ نصت بريطانيا فى معاهدة سرية بينها و بين إيطاليا على أن تحتفظ ببحيرة طانا ، وتترك لايطاليا الحرية فى سائر بلاد الحبشة .

وفى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ أمضى الامبراطور منيليك معاهدة مع بريطانيا اتفق فيها على الحدود بين أتيوبيا والسودان . ولم يفت اللورد هرنجتون ممثل بريطانيا أن ينص فى المادة الثالثة بأن « يتعهد جلالة الامبراطور منيليك الثانى

(١) الكاتب المصرى عدد ١٦ (يناير ١٩٤٧) .

ملك ملوك أتيوبيا لحكومة جلالةملك بريطانيا ألا يتم أى مشروع أو يسمح باقامته على النيل الأزرق أو على بحيرة طانا أو على السوباط ، من شأن هذا المشروع أن يحجز جريان الماء فى النيل ، بدون الاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان على ذلك »

كما نصت المادة الخامسة على أن يمنح منيليك لحكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان حق إنشاء خط حديدى على الأراضى الأتيوبية يصل السودان بأوغندة ، وهو الخط الذى قصد به وصل القاهرة بمدينة الكاب .

وقد كان منيليك يداهن الانجليز و يلاطفهم . وقد أثرت عنه هذه العبارة : الانجليز كالقط ، إن أنت داعبته ارتاح إليك وإن أردت انتزاعه وثب عليك .

و بعد أن ضمنت بريطانيا جانب أتيوبيا وجهت همها لتسوية المسألة مع جارتيها فى أفريقيا الشرقية . وقد تم الاتفاق بين بريطانيا و إيطاليا وفرنسا فى ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، ووافقت على نصوص معاهدة سنة ١٩٠٢ ، كما اتفق على أنه إذا حدث أى تغيير فى الحالة القائمة فى أتيوبيا فان الحكومات الثلاث تحمى المصالح البريطانية . ونصت المادة الرابعة على الاعتراف بمصالح بريطانيا العظمى ومصر فى حوض النيل و بخاصة ما يتعلق بتنظيم مياه النيل وفروعه . كل ذلك مع اعتبار المصالح المحلية ومراعاة المصالح الايطالية . كما نصت على الاعتراف بمصالح إيطاليا فى إريتريا والصومال الايطالى ووصلهما بخط حديدى . ونصت المعاهدة أيضاً على احترام مصالح فرنسا فى الصومال الفرنسى وحماية مصالحها فى ربط جيبوتى بأديس أبابا بخط حديدى

خرجت أوربا من الحرب العالمية الأولى منهوكة متعطشة إلى القطن لترويج صناعتها ، فارتفعت أسعار القطن ارتفاعاً كبيراً ، و بدأ التنافس بين أمريكا و بريطانيا فى أسواق المنسوجات ، و بدأ كل منهما فى البحث عن الطريق إلى القطن ، فاتجهت الأنظار مرة أخرى إلى حوض النيل وبحيرة طانا . وعملت بريطانيا على التوسع فى زراعة القطن فى مصر والسودان . والتفتت إلى أتيوبيا ، فكونت فى ديسمبر سنة ١٩١٨ شركة توصلت إلى الحصول على امتيازات لزراعة القطن فى المقاطعات المحيطة ببحيرة طانا . وكان غرض الشركة الحقيقى مراقبة تجارة أتيوبيا كلها . فاغتاظت فرنسا و إيطاليا لهذا واحتجتا على هذا الاحتكار . وأعارت

فرنسا أتيوبيا المال الكافى لرد ما كانت الشركة قد دفعته ثمناً للتعاقد . وكذلك أثارت إيطاليا فى مؤتمر الصلح مسألة مصالحها فى الحبشة ، وأرادت أن يفصل المؤتمر فى العقبات التى أقامها الانجليز فى تفسير المادة الرابعة من معاهدة ١٩٠٦ لأن حاكم السودان يقول إن النص على حقوق بريطانيا المائية فى بحيرة طانا يعطيها حق تنظيم مياه البحيرة كما يتراءى لها وحدها . ولم تصل إيطاليا إلى حل هذه المسألة ، فطالبت أن تعطيها الحبشة تعويضاً عن خسائرها فى الحرب.

واضطرت بريطانيا أمام الصعوبات التى أثارتها إيطاليا وفرنسا أن تحل الشركة وتبحث عن سياسة أخرى ، فحاولت أن تثير حرباً داخلية فى أتيوبيا بتشجيع ليج ياسو بالمال ، والراس سيوم بالسلاح . على أن ولى العهد الراس تفرى مكونن (الامبراطور الحالى) أحبط مساعيها . ولما لم تفلح بريطانيا فى هذا أيضاً حولت سياستها من العنف إلى اللين ، فعرضت على أتيوبيا فى ديسمبر سنة ١٩٢١ أن تنزل لها عن زيلع ميناء حرة فى مقابل أن تمنحها امتيازات على بحيرة طانا ، فرفضت أتيوبيا . وقد أثار هذا غضب بريطانيا ،فقامت بحملة على صفحات الجرائد توجه اللوم فيها إلى أتيوبيا وتندد بسياستها الداخلية وفساد الحكم فيها وانتشار تجارة الرقيق . وقد قصدت بذلك أن تنتدبها عصبة الأمم على أتيوبيا . وأفسدت عليها فرنسا خطتها ، وتقدمت بطلب إلى عصبة الأمم أن تقبل أتيوبيا عضواً فيها ، وقد أجيبت إلى ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ . ولم تر بريطانيا بدًّا من التزام الصمت وانتظار الفرص .

وكان التنافس قد بلغ أشده بين بريطانيا وأمريكا على البترول والكاوتشوك والقطن ، وكانت أتيوبيا تبحث عن مخرج من بين براثن المستعمرين فرحبت بأمريكا عندما طلبت إليها أن تمنحها امتيازات على بحيرة طانا . وقد تم ما أرادته أمريكا سرًّا ، فشرعت فى دراسة أراضى المقاطعات المحيطة بالبحيرة لتزرعها قطناً .

ولما أيقن الامبراطور من وقوف أمريكا إلى جانبه اطمأن على بلاده ولم يعد يحسب لبريطانيا أو إيطاليا حساباً . ولذلك لم يتأثر الامبراطور لما علم فى سنة ١٩٢٥ بالاتفاق الذى تم بين بريطانيا وإيطاليا بشأن أتيوبيا . فقد تبودلت الرسائل فى شهر ديسمبر من ذلك العام بين الوزير البريطانى فى روما وموسوليني باعتباره وزير خارجية إيطاليا ، فطلبت بريطانيا مساعدة إيطاليا لها واستعمال نفوذها لدى الحكومة الأتيوبية لتتمكن من الحصول على امتيازات على بحيرة

طانا ، و إنشاء طريق للسيارات من الحدود السودانية إلى البحيرة لنقل الأدوات والعمال .

فوافقت الحكومة الايطالية ، على أن تساعدها بريطانيا فى الحصول على امتياز من الحكومة الأتيوبية لمد خط حديدى من حدود إريتريا إلى الصومال الايطالى . و بذلك أصبحت اتفاقية سنة ١٩٠٦ نافذة بعد أن صرح اللورد كيرزون قبل ذلك بسنتين (أى سنة ١٩٢٣) بأنها ملغاة .

وقد قابل مشروع الخزان فى ذلك الوقت معارضة قوية من الكنيسة الأتيوبية ، وقد بينا القيمة الدينية والتاريخية للكنائس والديارات الموجودة فى الجزر ؛ إذ خافت الكنيسة أن تطغى المياه على كثير منها إذا تحولت البحيرة إلى خزان . ولم يكن لولى العهد فى ذلك الوقت (الامبراطور الحالى) من الأمر ما يكفى لاقناع الكنيسة بقبول تنفيذ المشروع .

ووضحت سياسة أتيوبيا لدى بريطانيا فى التسويف و إظهار الصعوبات التى من شأنها أن تعوق البدء فى تنفيذ المشروع . ولم يكن هذا الاتجاه جديداً فى سياسة أتيوبيا ؛ فقد عرف حكامها وشعبها فى التاريخ بتحفظهم الشديد فى معاملة الأجانب والتشكك فى أغراضهم . وهذا سر من أسرار احتفاظ أتيوبيا باستقلالها فى وجه مطامع الدول المستعمرة . وكانت ترمى سياسة أتيوبيا دائماً على ألا تمنح امتيازاً فى أرضها إلا إذا عاد عليها بفائدة مباشرة ، أو إذا اضطرتها إليه عوامل سياسية .

ظلت بريطانيا متحيرة فى موقف أتيوبيا ، حتى كشفت فى سنة ١٩٢٧ بفضل قلم مخابراتها السرية عن اتفاقية أتيوبيا السرية مع أمريكا ، فثارت ثائرتها ، كما ثارت ثائرة إيطاليا وفرنسا ، فاحتجت لدى أمريكا وأتيوبيا وذكرتهما بمعاهدة سنة ١٩٠٢ التى تعهدت فيها أتيوبيا ألا تقيم أى مشروع أو تسمح باقامته على البحيرة دون أخذ موافقة بريطانيا والسودان . فتراجعت أمريكا وأوضحت لبريطانيا بأن المشروع لم ينفذ بعد ، ومن الممكن الاتفاق على كيفية تنفيذه . وقد تم الاتفاق فى سنة ١٩٢٩ بين ممثل الشركة الأمريكية وممثل حكومة السودان و وزير خارجية أثيوبيا على أن تدرس الشركة المشروع تمهيداً لوضعه موضع التنفيذ . وقد طلبت الحكومة الأثيوبية أن يكون نقل الأدوات اللازمة للبناء عن طريق جيبوتى إلى أديس أبابا لا عن طريق السودان .

وتعهدت الحكومة أن تقوم بتعبيد طريق للسيارات يمتد من أديس أبابا إلى البحيرة . و بذلك تم للحكومة الأتيوبية ما أرادت من أن يقوم بتنفيذ المشروع دولة غير الدولة المستعمرة للبلاد المجاورة لها . وتم لبريطانيا أيضاً ما أرادت من تنفيذ المشروع على أى وضع مع عدم ارتياحها إلى الشركة الأمريكية .

ولما لم تجد أتيوبيا فى أمريكا سنداً قويا بل رأتها قد تفاهمت مع بريطانيا ، حولت نظرها إلى اليابان التى كانت فى حاجة شديدة إلى القطن لتغرق الأسواق العالمية بمنسوجاتها . فأبرمت معاهدة تجارية فى سنة ١٩٢٧ بين أتيوبيا واليابان . وأرسلت اليابان بعثة سنة ١٩٣٢ لدراسة بحيرة طانا واستئجار مناطق واسعة حول البحيرة لزراعة القطن ، وطلبت أن تعفى جميع الأدوات اللازمة من الرسوم الجمركية والضرائب . وتوثيقاً للعلاقات تمت خطبة أحد الأمراء الأتيوبيين لابنة أحد أصحاب الأعمال من اليابانيين ، وكسب اليابان كثيراً من الأصدقاء فى أتيوبيا و راجت تجارتهم فيها . فاغضب هذا بريطانيا ، وأمكنها أن تقضى على تلك الصداقة بعد سنتين من قيامها ، كما صرح وزير خارجية الحبشة سنة ١٩٣٤ بأن الزواج لم يتم بين الأمير الأتيوبى والفتاة اليابانية تحت ضغط دولة أجنبية .

وفى ديسمبر من سنة ١٩٣٤ قررت الحكومة الأتيوبية سحب الامتياز من الشركة الأمريكية . فلم يقع هذا الخبر من الناس موقع الغرابة ؛ لأن المناوشات بينها و بين إيطاليا كانت قد بدأت فى ولول فأعلنت فى الصحف أنها ستقوم بتعبيد الطريق بين أديس أبابا والبحيرة التى كانت قد وعدت بها الشركة الأمريكية سنة ١٩٢٩ . ثم لجأت إلى بريطانيا تعرض عليها امتياز تنفيذ المشروع لكى تسترضيها لتقف إلى جانبها إذا هى دخلت فى حرب مع إيطاليا . وفى سنة ١٩٣٥ دعت أتيوبيا كلا من بريطانيا ومصر والسودان لعقد مؤتمر فى أديس أبابا للوصول إلى اتفاق حاسم فى مسألة مشروع بحيرة طانا . ولكن الحكومات الثلاث طلبن تأجيل الدعوة حتى تنجلى الحالة السياسية .

وقد أظهرت إيطاليا من جهتها فى يناير سنة ١٩٣٥ للحكومة البريطانية أنها ربما تدخل فى حرب مع أتيوبيا ؛ ولذلك فانها تعطى بريطانيا ومصر الضمانات الكافية لحماية مصالحهما فى بحيرة طانا ، وقد صرحت بذلك فى عدة مناسبات ، على حد قولها .

وفى اليوم السابق لعرض مسألة النزاع بين أتيوبيا و إيطاليا فى عصبة الأمم

أعلنت الصحف فى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ قرار مجلس الوزراء فى مصر بفتح اعتماد ٣٦ مليوناً من الجنيهات لتنفيذ مشروع السنوات الخمس للتوسع فى إنشاء الخزانات على النيل ومنها خزان بحيرة طانا .

وأعلنت الحكومة الأتيوبية أنها منحت شركة سويسرية امتيازاً لمد طريق من أديس أبابا إلى كورموك على حدود السودان يتم فى سنتين . ثم اقترحت على الوزير البريطانى فى أديس أبابا أن أتيوبيا مستعدة لمنح بريطانيا امتياز البحيرة لقاء دفع ثلثمائة ألف جنيه انجليزى . ولكن بريطانيا أعلنت أن الحالة السياسية لا تسمح بالمفاوضة فى مسألة مشروع طانا .

وقد عطل حرب الحبشة تنفيذ المشروع ، كما عطل بناء الخط الحديدى الممتد من أسمرا إلى مجدشو مخترقاً الحبشة لوصل القاهرة بمدينة الكاب بعد تكملة مسافات قصيرة من كسلا إلى أجوردات ومن مجدشو إلى نيروبى . وضعف أمل بريطانيا ومصر بعد جهاد ثلث قرن فى تحويل بحيرة الكنائس إلى بحيرة استغلال .

ولما استتب الأمر لايطاليا فى الحبشة أسرعت إلى إرسال بعثة لدراسة البحيرة رغبة فى استغلالها على وجه يتفق ومصالح إيطاليا فى أفريقيا الشرقية مع مراعاة مصالح البلاد التى تصلها مياه البحيرة .

والآن وقد عادت الحالة السياسية فى أتيوبيا إلى وضعها القديم ، نلاحظ أن السياسة البريطانية التى استمرت فى جهادها منذ أوائل هذا القرن لتحقيق هذا المشروع قد فترت أو تراخت أو تبدلت . فهل سبب ذلك عدم استقرار الأمور بين بريطانيا ومصر ، أو اتجاه جديد فى سياسة بريطانيا بالاضافة إلى السودان الجنوبى دون الشمالى ، أو كما يقال بأن أرض الجزيرة التى كانت أساس التفكير فى المشروع لن تستفيد كثيراً منه بحسب ما جاء فى التقارير الأخيرة ، أو يكون هناك من الأسباب ما نجهله ؟

لكن الوقائع أثبتت اتجاهاً جديداً فى السياسة البريطانية . كانت بريطانيا تحرص على ذكر بحيرة طانا فى نصوص المعاهدات أو الاتفاقات التى تجرى بينها وبين أتيوبيا أو بينها وبين الدول ذوات المصالح هناك . وقد رأينا المعاهدة الأخيرة المبرمة بينها وبين أثيوبيا فى ديسمبر سنة ١٩٤٤ أهملت ذكر بحيرة طانا إهمالا تاما ، فاتجهت اتجاهاً جديداً تعلله سياستها فى السودان الجنوبى وتحقيق فكرة الصومال الكبير .

المشروع

والت وزارة الأشغال المصرية إرسال الفنيين من الانجليز إلى بحيرة طانا منذ أوائل القرن الحالى ، فرجعوا بنتائج بحوثهم وكتبوا تقاريرهم . ومع اختلافهم فى التفاصيل أجمعوا على ضرورة إنشاء خزان بحيرة طانا للفائدة الحقيقة التى تعود منه على السودان ومصر . وقد أرسلت الوزارة سنة ١٩٢٠ بعثة إلى البحيرة تحت إشراف يلال وجرابهام بقيت سنة كاملة هنالك لتتمكن فى أثنائها من دراسة البحيرة دراسة دقيقة . فرجعت البعثة بنتائج باهرة وبحوث قيمة وملاحظات مختلفة ، وبخاصة من الناحيتين الجوية والمائية . وقدنشرت هذا ضمن مطبوعات وزارة الأشغال سنة ١٩٢٦ . وكذلك نشر قسم الطبيعيات بالوزارة ما يتعلق بمستوى مياه البحيرة فيما بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٣ تحت إشراف هرست وفيلبس .

ولم تقنع بعثة جرابهام بالبحوث العلمية فحسب بل اقترحت طريقة استغلال مياه طانا ، باقامة سد يحوّل البحيرة إلى خزان لكى يمكن توزيع مياه النيل الأزرق بحسب اقتراح سابق لبعثة باكلى سنة ١٩١٥ . واقترحت إقامة سد عند منبع النيل الأزرق يرفع مستوى مياه البحيرة مقدار خمسة أمتار يحجز وراءه ١٤ مليارا من الأمتار المكعبة تكفى لتعويض مياه النيل الأزرق فى أشهر الانخفاض .

ولما تحصلت الشركة الأمريكية على امتياز تنفيذ المشروع أرسلت بعثة على رأسها رو برتس سنة ١٩٣٠ على نفقة حكومة السودان ، ثم سنة ١٩٣٣ على نفقة الحكومة المصرية لدراسة المشروع من الناحية العلمية ولتكملة بعض المجسات والمقاييس .

وقد أسرعت إيطاليا لما آل إليها الأمر فى الحبشة بارسال بعثة يرأسها داينيلى أقامت عند البحيرة سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، فدرست كل ما يتعلق بالبحيرة دراسة وافية من الناحيتين العلمية والاقتصادية . وكان رائدها فى دراستها اعتبار الحبشة مستعمرة إيطالية يجب أن تستغل لصالح إيطاليا أولا . وقررت فيما قررت أن أثر خزان بحيرة طانا فى النيل الأزرق لرى السودان ومصر غير محقق ؛ لأن الغرين الخصب لايأتى من البحيرة بل من روافد النيل

الأزرق . وقد استبعدت الحكومة الايطالية تنفيذ المشروع بالطريقة المقترحة ، وادعت بأن هذا يمنع أفريقيا الشرقية الايطالية من الاستفادة من أهم مواردها المائية . ووجهت همها لاستخراج التيار الكهربائى من مراكز تبدأ عند انحدار مياه النيل الأزرق من اينجيريار ، واقترحت أن يكون مركز مثلا عند مساقط طيس وها وآخر عند انحدار رافدى الثور والثول . واقترحت البعثة مشروعاً اخر استمدت فكرته من اقتراحى دوبوى الذى زار البحيرة سنة ١٩٠٢ ، وشيسمات الذى زارها عدة مرات بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٩ ، وهو شق قناة من خليج زودای جرار فى غرب البحيرة تحمل المياه إلى رافد البلاس . وينشأ عن ذلك عدة مراكز لاستخراج التيار الكهربائى وری منطقة واسعة تصلح لزراعة القطن . ويمكن أن تستخدم القناة لخفض مستوى البحيرة ؛ وبذلك يمكن الاستفادة من الأراضى الواسعة الخصبة الناشئة عن الانخفاض .

ومما يسترعى الالتفات أن الفنيين من الطليان اعترضوا على تنفيذ المشروع ، بأن هناك عوامل وظواهر مختلفة لا تزال مجهولة أو غير مضبوطة . فالمشروع مقبول من الناحية النظرية ، ولكن هناك نقصا شائنا فى دراسة الشبكة المائية الواسعة الممتدة على النيل الأزرق من البحيرة إلى الحدود السودانية ، كما يحتاج تنفيذ المشروع إلى معرفة أحوال المياه فى النيل الأزرق معرفة دقيقة .

الفائدة

إن إقامة سد عند منبع النيل الازرق من البحيرة سيجعل من البحيرة خزاناً يحتفظ وراءه بكمية من المياه تتجمع فى الفجوة الطبيعية المحيطة بالبحيرة . ولن يضر ارتفاع الماء فى البحيرة إلا بعض الكنائس والديارات الموجودة فى بعض الجزر .

والمقترح أن يرفع السد مستوى الماء فى البحيرة من مترين إلى خمسة ، وترتفع كمية المياه من ستة مليارات من الأمتار المكعبة إلى أربعة عشر ونصف مليار يستفاد منها بنحو ١٢ مليار من الأمتار المكعبة ، أى ثلاثة أضعاف ما نحتفظ به فى خزان أسوان تقريباً .

وتحجز المياه فى موسم الأمطار من شهر يونيه إلى شهر سبتمبر ، وتصرف بحسب الحاجة فى أشهر الانخفاض الثمانية .

وستكون الفائدة المباشرة لهذا المشروع زيادة الأراضى المزروعة فى السودان ومصر زيادة كبيرة . وكذلك يمنع حجز مياه البحيرة فى موسم الأمطار خمسة فى المائة على الأقل من مياه الفيضان .

وقد رأت الحكومة الأتيوبية أن تنفيذ المشروع سيعود عليها بالفائدة . فانه من الناحية الصحية سيقضى ارتفاع الماء على المستنقعات المنتشرة هناك والتى تعتبر موطن جراثيم الملاريا . كما سيسبب تصريف المياه الكشف عن منطقة واسعة حول البحيرة مغطاة بالغرين صالحة للزراعة ، وسيعم الرخاء جميع أهالى المنطقة نتيجة لما سيصرف من المال فى دفع أجور العمال ووسائل النقل .

فالمشروع فى ظاهره و باطنه مفيد كل الفائدة لمصر وأتيوبيا ، وهو مفيد للسودان على أى حال ، لا يحتاج فى تنفيذه إلا أن تستأنف المفاوضات بين مصر وأتيوبيا ، و بخاصة بعد أن ذللت عقبة المواصلات . فقد مهد الطليان أيام احتلالهم لأتيوبيا طريقاً للسيارات يبدأ من أديس أبابا إلى أديس ألم فدبرا مرقص ، ثم يمر بغرب البحيرة متجهاً إلى مدينة جوندار فى شمالها ، ومنها إلى أسمرا فمصوع . كما مهدت طريقاً من حدود السودان إلى أديس أبابا مارًا بأديس ألم .

مراد كامل